



الوقائع المصرية - العدد ١٨ مكر "غير احتيادي" في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٢ قسم ٧ "وزارة التجارة والصناعة" فرع "مصلحة المناجم لشئون الوقود" باب ٣ "إعمال جديدة" اعتماد اضافي قدره ٢٠٠,٠٠٠ ج (مائتا الف جنيه) لزيادة تكاليف شراء الاجهزة لمعمل تكرير البترول الاميرى بالسويس مع رفع التكاليف النهائية لهذا المشروع من ٩٦٠,٠٠٠ ج الى ١,٣٥,٠٠٠ ج.

مادة ٢ - ترفع التكاليف النهائية لمشروع زيادة جهايزات معمل تكرير البترول الاميرى بالسويس الوارد في نفس الفرع والباب من ٧٠٣,٠٠٠ ج الى ٧٢٨,٠٠٠ ج.

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي من وفور الباب الثاني من ميزانية نفس الفرع .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما صدر بقصر عابدين في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣) .

محمد عبد المنعم
بأمر وصى العرش الموقت
وزير التجارة والصناعة وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء
حلى بهجت بدوى عبد الجليل ابراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٢

الامة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٢ قسم ١١ "شئون البلدية والقروية" فرع "الديوان العام" باب ١ "ات واجر ومرتبات" اعتماد اضافى قدره ٦٠٠٠ ج (ستة آلاف) لمواجهة المنظور صرفه حتى نهاية السنة المالية .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور البابين الأول والثانى من الفرع ٦ "إدارة الحريق" بنفس القسم .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والشئون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم
بأمر وصى العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد
عبد الجليل ابراهيم العمري
رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ.ح)
وزير الشئون البلدية والقروية
وليم سليم حنا

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١

باسم الامة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ قسم ٥ "وزارة الخارجية" اعتماد اضافى قدره ١٧٩,٤٠٠ ج (مائة وتسعة وسبعون ألفاً وأربعمائة جنيه) منه :

١١٢,٠٠٠ ج فى الباب الأول "ماهيات واجر ومرتبات" .

٦٧,٤٠٠ ج فى الباب الثانى "مصرفات عامة" .

وذلك لتغطية التجاوزات الواقعة فى بعض اعتمادات هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى بواقع ٦٢,٤٠٠ ج من وفور الباب الثالث من ميزانية القسم نفسه والباقي وقدره ١١٧,٠٠٠ ج من وفور الباب الثالث من ميزانية القسم ٨ "وزارة التجارة والصناعة" فرع ٦ "مصلحة المناجم لشئون الوقود" .

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المعارف العمومية

اسماعيل محمود القباني

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٣

بالغاء القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعاملة التفرغ الصناعى للدجاج

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعاملة التفرغ الصناعى للدجاج ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ المشار إليه .

مادة ٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الزراعة

عبد الرزاق صدقى

مادة ٢ - على وزراء المالية والاقتصاد والخارجية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

صدر بقصر عابدين فى ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢ (٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير الخارجية وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

محمود فوزى عبد الجليل ابراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير التجارة والصناعة

حلمى بهجت بدوى

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٣

بسرمان بعض أحكام انقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتأديبهم ، على الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين بجامعة الاسكندرية

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس

بالجامعة المصرية وتأديبهم المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٤ وبالمرسوم

بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٥ وبالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٩ و٣٤ لسنة ١٩٤٢ ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بالشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول

المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥١ وبالمرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٢

وبالمرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٢ وبالمرسوم بقانون رقم ٢٠٠

لسنة ١٩٥٢ ؛

وعلى ما قرره مجلس جامعة الاسكندرية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تسمى أحكام المواد من ١٦ إلى ٢٤ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ المشار إليه على الأساتذة والأساتذة المساعدين والمدرسين بجامعة الاسكندرية .